The Role Of Social Protection In Reducing Rural Poverty In Developing Countries

Dr. Mada Shuraiki*
Rama Ali **

(Received 2 / 8 / 2023. Accepted 2 / 10 / 2023)

□ ABSTRACT □

This research aims to identify the role that social protection plays in reducing rural poverty in developing countries, by addressing the concept of rural poverty, And identifying social protection mechanisms in Syria and developing countries to reduce rural poverty. This study used a descriptive_ analytical methodology. The study reached many findings, the most important of which are: social protection in many developing countries rely on diverse mechanisms of reducing rural poverty, the most notable of which are food assistance and cash transfers, Public works programs, microfinance, and Food Purchasing Program, and insurance on crops, and agricultural interventions. Syria applied a package of social protection mechanisms in the agricultural sector which aimed to reduce poverty in the Syrian rural. Social protection mechanisms contribute to reducing rural poverty in developing countries. In Liberia, Public works programs managed to reduce the poverty gap by 5 percent. China provided unconditional cash transfers of more than 75 million in rural areas. Before the war, Syria could achieve food security with 100 percent of wheat, grains, vegetables, and fruits. This research recommended benefiting from the Food Purchasing experience in developing countries and trying to apply it locally in the education sector by providing School Meals.

Key Words: Social Protection, Rural Poverty, Cash Transfers, Developing Countries, Syria

Copyright **:**Tishreen University journal-Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

* **Assistant Professor, Department of Sociology, faculty of Arts and Humanities, Tishreen University, Lattakia, Syria.**
****Postgraduate student, Department of Sociology, faculty of Arts and Humanities, Tishreen University, Lattakia, Syria.**

دور الحماية الاجتماعية في الحدّ من الفقر الريفي في الدول النامية

د. مدى شريقي*

راما علي **

(تاريخ الإيداع 2 / 8 / 2023. قبل للنشر في 2 / 10 / 2023)

□ ملخّص □

يهدف هذا البحث إلى التعرّف على الدور الذي تؤدّيه الحماية الاجتماعية في الحدّ من الفقر الريفي في الدول النامية، من خلال تناول مفهوم الفقر الريفي، والتعرّف على آليات الحماية الاجتماعية في سورية والدول النامية للحدّ من الفقر الريفي. ومن أجل تحقيق أهداف البحث استُخدِمَ المنهج الوصفي التحليلي. وتوصل البحث إلى عدد من النتائج منها: اعتماد الحماية الاجتماعية في الدول النامية آليات متعددة للحدّ من الفقر الريفي، ومن أبرزها التحويلات النقدية والعينية، والأشغال العامة، والقروض الصغيرة، والمشتريات الغذائية المحلية، والتأمين على المحاصيل الزراعية، والمدخلات الزراعية، بينما طبقت سورية حزمة من آليات الحماية الاجتماعية في قطاع الزراعة الهادفة إلى التخفيف من الفقر في الريف السوري مثل: توزيع البذار، وشراء المحاصيل وتسويقها. أسهمت آليات الحماية الاجتماعية في الحدّ من الفقر الريفي في الكثير من الدول النامية، إذ تمكنت ليبيريا من خفض فجوة الفقر بنسبة 5 بالمئة، وقدمت الصين التحويلات غير المشروطة لأكثر من 75 مليوناً، وتمكنت سورية من تحقيق الأمن الغذائي بنسبة 100 بالمئة من القمح، والحبوب، والخضار، والفاكهة في الفترة التي سبقت الحرب على سورية.

وأوصى هذا البحث بالاستفادة من تجربة الدول النامية التي طبقت المشتريات الغذائية المحلية، ومحاولة تطبيقها محلياً في قطاع التعليم عبر تقديم الوجبات الغذائية في المدارس.

الكلمات المفتاحية: الفقر الريفي – الحماية الاجتماعية – الدول النامية – الحدّ من الفقر–الحماية الاجتماعية في سورية

حقوق النشر : مجلة جامعة تشرين– سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY–NC–SA 04

*أستاذ مساعد–قسم علم الاجتماع –كلية الآداب –جامعة تشرين – اللاذقية –سورية.

**طالبة دراسات عليا (دكتوراه)–قسم علم الاجتماع–كلية الآداب–جامعة تشرين–اللاذقية–سورية.

مقدمة:

تعاني المناطق الريفية حالة من التهميش والبؤس مما يجعلها بؤرة للفقر المستمر عبر الأجيال في العديد من الدول النامية، وتشير الإحصائيات أنّ سكان الريف يشكلون نسبة 75 في المئة من نسبة الفقراء في العالم. يتعرض السكان الريفيون بشكل دائم إلى خسارة أصولهم الإنتاجية جراء التقلبات أو التغيرات المناخية مثل: الفيضانات، وموجات البرد والصقيع، غير أنّ كارثة الجفاف تشكل تهديد حقيقي لمعيشة السكان واستقرارهم في مناطقهم، بالإضافة إلى وعورة المناطق التي يسكنون فيها، وهذا ما يرتب عليهم مشاق وصعوبات عديدة في تسويق منتجاتهم، وبالتالي قد يعرضهم لخسارة دائمة ويزيد معاناتهم من الفقر.

وفي هذا الإطار، قد تشكل الحماية الاجتماعية ضمن البيئة الريفية خياراً مناسباً، وذلك يعود إلى قدرتها على تعزيز الأنشطة الاقتصادية وتلك التي تنطوي على نوع من المخاطرة، مقابل تحقيق إيرادات أفضل، ويسهم في دعم الأسر الريفية الفقيرة، وتعزيز أصولها الإنتاجية، والحصول على الخدمات التمويلية، وخدمات التدريب، وتعزيز القدرات للوصول إلى التخفيف من الفقر الريفي.

في هذا السياق طبقت الدول النامية آليات متنوعة من آليات الحماية الاجتماعية الهادفة لمعالجة مشكلة الفقر الريفي. ويتناول هذا البحث دور الحماية الاجتماعية في الحدّ من الفقر الريفي في الدول النامية، من خلال تقييم تدخلات الحماية الاجتماعية في المناطق الريفية، مع الإضاءة على تجربة الحماية الاجتماعية في سورية للفترة التي سبقت الحرب على سورية.

مشكلة البحث:

تحظى قضية الفقر بشكل عام، والفقر الريفي بشكل خاص بأهمية كبرى على أجندات دول العالم، وهذا ما يفسر وضع الأمم المتحدة هدف القضاء على الفقر الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشرة التي ينبغي تحقيقها بحلول العام 2030.

وتحتل مشكلة الفقر الريفي الأولوية ضمن سياسات الدول النامية، وتشير البيانات إلى وجود 75 بالمئة من فقراء العالم يسكنون في المناطق الريفية[1]. ويرتبط الفقر الريفي بشكل أساسي على صعيد العمل في الزراعة كمصدر رئيس للدخل في المناطق الريفية، والذي يتأثر إلى حدّ كبير بالظروف المناخية التي تهدد سبل العيش في تلك المناطق، فضلاً عن الوصول المحدود إلى التمويل وإلى الأسواق، وأدت تلك العوامل مجتمعة إلى تفاقم ظاهرة الفقر في الريف.

اعتمدت العديد من الدول النامية التي تعاني من انتشار الفقر استراتيجيات متعددة للحدّ من الفقر، ومن تلك الاستراتيجيات برزت الحماية الاجتماعية كسياسة تنموية للحدّ من الفقر الريفي، وذلك على خلفية نجاح تدخلات الحماية الاجتماعية في تحسين مستويات المعيشة للفئات الأشد فقراً، وتعزيز الإنتاجية الزراعية لفقراء الريف، بالإضافة إلى تعزيز قدرات الفقراء من إدارة المخاطر ومساعدتهم على تنويع مصادر عيشهم والوصول إلى التمويل لتوسيع مشاريعهم الزراعية.

وعلى الرغم من أهمية الحماية الاجتماعية في التصدي لمشكلة الفقر فإنّ هناك نوعاً من الغموض يثار حول دور الحماية في مكافحة الفقر في المناطق الريفية، وتأتي هذه الدراسة لتسلط الضوء على آليات الحماية الاجتماعية المتبعة

في الحدّ من الفقر الريفي في عدد من الدول النامية، مع الإشارة إلى التجربة السورية في الحدّ من الفقر في الريف السوري.

وتكمن مشكلة البحث في الإجابة عن السؤال التالي: ما هو الدور الذي تؤديه الحماية الاجتماعية في الحدّ من الفقر الريفي؟

يسعى البحث إلى الإجابة عن عدد من التساؤلات التي نجمل أبرز عناصرها فيما يأتي:

ما هو الفقر الريفي؟ وماهي آليات الحماية الاجتماعية المتبعة في البلدان النامية للحدّ من الفقر الريفي؟ وما هي آليات الحماية الاجتماعية للحدّ من الفقر الريفي في سورية؟

أهمية البحث وأهدافه

أهمية البحث:

تؤدي الحماية الاجتماعية دوراً رئيسياً في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز العدالة الاجتماعية وتعزيز حقوق الإنسان، بالإضافة أن سياسات الحماية الاجتماعية هي عناصر حيوية في استراتيجيات التنمية للحدّ من الفقر والضعف من خلال زيادة الدخل وتعزيز الإنتاجية؛ وتظهر العديد من الدراسات تأثيرها الإيجابي في الحدّ من الفقر بالنسبة إلى سكان الريف على وجه الخصوص، غير القادرين على الادخار أو الحصول على الائتمان، والذين يعيشون في المناطق النائية. تعدّ الحماية الاجتماعية أداة تنموية بإمكانها مساعدة الفقراء والضعفاء في المناطق الريفية على مواجهة المخاطر والصدمات المتزايدة المرتبطة بتغير المناخ. ويشكل الريف مصدر الغذاء الرئيسي في سورية، ويسهم القطاع الزراعي بتشغيل أكبر نسبة من إجمالي العاملين. واستناداً إلى ما ورد ذكره فإنّ دراسة دور الحماية الاجتماعية لمعالجة مشكلة الفقر في الريف سيكون له أثر إيجابي في تعزيز سياسة الحماية الاجتماعية في الريف السوري، من خلال التركيز على تجارب الدول النامية الناجحة والاستفادة منها بما يسهم بتنمية الريف السوري، من خلال الحدّ من الفقر الريفي عبر تعزيز سياسة الحماية الاجتماعية، الأمر الذي سيؤدي إلى انتعاش الريف وبالتالي سيؤمن استدامة الغذاء للسوريين، ويحدّ من الهجرة المتزايدة للمدن وهذا من شأنه تعزيز التماسك الاجتماعي وبالتالي يدعم الاستقرار في سورية.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى التعرّف على البعد الريفي للفقر، والتعرّف على دور الحماية الاجتماعية في الحدّ من الفقر الريفي، من خلال تقييم فعالية وأداء تلك الآليات ومدى نجاحها في الدول النامية، كما تهدف هذه الدراسة إلى الإضاءة على تجربة الحماية الاجتماعية في سورية في الحدّ من الفقر الريفي.

مصطلحات البحث:

الحماية الاجتماعية: تعرّف معجمياً: حمى، يحمي، حمياً وحماية، فهو حام، والمفعول محمي. مثلاً نقول حمى فلاناً من شيء: نصره ودافع عنه ويقال حمى الشيء من الناس أي منعه عنهم. حماية مصدر حمى. حماية البيئة أي وقايتها من التلوث، حماية المستهلك، حماية تجارية أي تدخل الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية مثل تشجيع الصناعات الوطنية وحمايتها [2].

المعنى الاصطلاحي: تعرّف منظمة الفاوFAO الحماية الاجتماعية على أنها جميع المبادرات العامة والخاصة التي توفر الدخل أو التحويلات المرتبطة بالاستهلاك للفقراء وتحمي الضعفاء من المخاطر المعيشية، وتعزز الوضع الاجتماعي للمهمشين وحقوقهم [3].

بينما يعرّفها البنك الدولي أنها هي جميع التدخلات من القطاع العام أو الخاص أو الهيئات التي تهدف إلى إغاثة الأسر والأفراد من عبء مجموعة محددة من المخاطر، وتشمل قائمة المخاطر: المرض، الإعاقة، الشيخوخة، الأسرة، الأطفال، البطالة، الإسكان والاقصاء الاجتماعي[4].

الفقر الريفي: نقصد به في هذه الدراسة عدد الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر العالمي المحدد حديثاً ب 2.15 دولاراً في اليوم.

النتائج والمناقشة:

أولاً: البعد الريفي للفقر: يعدّ الفقر ظاهرة ريفية وفقاً للعديد من الدراسات التي أشارت إلى وجود أكثر من 75 في المئة من الفقراء الذين يعيشون على أقل من 1.90 دولاراً في اليوم والبالغ عددهم 1.2 مليار نسمة يسكنون في المناطق الريفية على مستوى العالم. وتشير التقديرات إلى وجود قرابة 60 في المائة من مجموع فقراء البلدان النامية يسكنون في الريف، وحوالي 85 في المئة من الفقراء فقراً مطلقاً يقطنون في المناطق الريفية[1].

وتقف عوامل عدّة خلف تفاقم الفقر في المناطق الريفية ومنها:

1-انحياز سياسات التنمية نحو المناطق الحضرية وبقاء الريف مهمشاً: لطالما مُنحت المناطق الحضرية والصناعية الأولوية في السياسات الحكومية، وحتى البلدان النامية التي تدرك أهمية القطاع الزراعي في النمو الاقتصادي، اتبعت سياسات أسهمت في تهميش الريف عبر اتباع سياسات حمائية متحيزة تمثلت في تخفيض الضرائب وتقديم الدعم المادي لقطاع الصناعة، مما أدى إلى اتساع دائرة الفقر في المناطق الريفية[5]. وبإمكاننا القول إنّ إهمال الزراعة كأولوية ضمن السياسات الحكومية من الأسباب الرئيسية لانتشار الفقر في الريف، وبالتالي يشكل الاهتمام بتنمية القطاع الزراعي مفتاح تنمية الريف والعامل الأساسي لانخفاض عدد فقراء الريف.

2-الافتقار للبنى التحتية: يفتقر سكان المناطق الريفية إلى تواجد شبكة بنية تحتية وإلى الخدمات الأساسية مثل مرافق الصرف الصحي والكهرباء، وتشير البيانات إلى افتقار 45 في المئة من سكان الريف إلى خدمات الصرف الصحي، و87 في المئة من الأشخاص الذين يفتقرون إلى الكهرباء في العالم والمقدر عددهم ب840 مليون شخص يقطنون في مناطق ريفية[6].

3-ضعف التمثيل السياسي للسكان الريفيين: يشكل ضعف التمثيل السياسي لسكان الريف عاملاً لا يقل أهمية عن الأسباب الأخرى التي تسهم في انتشار الفقر في المناطق الريفية، فالافتقار إلى التمثيل السياسي الفعال لسكان الريف الفقراء يؤدي في أحيان كثيرة إلى اتباع سياسات حكومية لا تتلاءم مع احتياجات أصحاب الحيازات الصغيرة ومتطلبات سكان الريف عموماً[7].

4- محدودية الوصول إلى الموارد الطبيعية: تشكل محدودية الوصول إلى الأصول الإنتاجية مثل الأراضي ومصادر المياه والمواشي وغيرها من الموارد الطبيعية سبباً من أسباب انتشار الفقر في الريف، وفي هذا السياق، تواجه النساء

الريفيات تحديات كبيرة فيما يتعلق بالحصول على الموارد، وامتلاك الأصول وخاصة الأراضي، وغالباً ما تكون النساء هي الشريحة الأكثر تأثراً بالوصول غير الكافي إلى الموارد الطبيعية الرئيسية[8].

5-عدم كفاية الحصول على الخدمات المالية: يحتاج سكان الريف إلى الاستعانة بمجموعة من الخدمات المالية مثل الادخار والائتمان وذلك للحفاظ على أصولهم ولزيادة إنتاجيتها، غير أنه وبحسب الدراسات توجد فجوة تمويلية كبيرة في الريف من خلال وجود قرابة 2.2 مليار من فقراء العالم (الذين يشكل سكان الريف النسبة الأكبر منهم) يفتقرون إلى الوصول للخدمات التمويلية. وعلى الرغم من تنوع المؤسسات التي تقدم خدماتها المالية للسكان الريفيين ما بين حكومية وغير حكومية لم تتمكن من توفير الفرص التمويلية للسكان الريفيين بشروط تناسبهم وتناسب سبل عيشهم التي تغلب عليها المخاطر[7].

ثانياً: -آليات الحماية الاجتماعية في الدول النامية:

تفرض طبيعة الريف الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية على مخططي السياسات تقديم آليات حماية اجتماعية تراعي خصوصية سكان المناطق الريفية، من أجل حمايتهم من الفقر وتعزيز قدراتهم، والمساهمة تدريجياً في تحسن مستوى معيشتهم والقدرة على الادخار وزيادة أصولهم الإنتاجية. وسنستعرض في هذا الجزء أبرز آليات الحماية الاجتماعية المطبقة في المناطق الريفية في عدد من البلدان النامية.

1- الأشغال العامة: تشكل برامج الأشغال العامة أحد آليات الحماية الاجتماعية المرتبطة بالتحويلات النقدية أو العينية. ووفق هذه الآلية يتم تأمين وظائف للسكان المستهدفين مقابل منحهم التحويلات وتُعرف تلك البرامج على أنّها مبادرات تسعى إلى تطوير البنية التحتية في المناطق الريفية، مثل شق الطرقات، وقنوات الري، وإنشاء المدارس، بالإضافة إلى المرافق الصحية. وتعدّ برامج الأشغال العامة شائعة الاستخدام في الكثير من الدول النامية ومنها الهند، وملاوي، والبرازيل.

وتفيد الأدلة الواردة من تجارب الدول النامية بيان مدى فاعلية برامج الأشغال العامة ضمن سياسات الحماية الاجتماعية، والتي أسهمت في امتلاك المزيد من الأراضي المزروعة وزيادة إنتاجيتها. هذا بالإضافة إلى توفير قنوات ري إلى مزارع أصحاب الحيازات الصغيرة، وساعدت برامج الأشغال العامة أيضاً على حماية المحاصيل من الجفاف، أو من الأمطار الغزيرة من خلال تعزيز القدرة على التكيف مع التغيرات المناخية، وحتى السماح بحصادٍ ثانٍ خلال موسم الأمطار. وأسهمت تلك البرامج بشكل إيجابي في وصول المزارعين إلى الأسواق، والتقليل من تكاليف نقل المنتجات إلى الأسواق[9].

حققت برامج الأشغال العامة (الغذاء مقابل العمل) عوائد اقتصادية مهمة في بنغلادش، وتجلت بتحقيق مكاسب جيدة على قطاع الزراعة وذلك من خلال استخدام مضاعف للأسمدة والأراضي من قِبل المشاركين في تلك البرامج، هذا بالإضافة إلى التحسن الملحوظ الذي طرأ على البنية التحتية والتي انعكست بشكل إيجابي على التحسن في الوصول إلى الخدمات الحكومية والأسواق التصديرية [10].

كما أثبتت برامج الأشغال العامة فعاليتها في خفض الجوع، ومن تلك البرامج خطة توليد الوظائف والغذاء المجاني في أثيوبيا، إذ تمكن المستفيدين من زيادة استهلاكهم الغذائي خلال الأشهر ال18 عقب موجة الجفاف في عام 2002. [11].

كما أسهمت برامج الأشغال العامة في الحدّ من الفقر في ليبيريا، وضمن هذا السياق اتضح أنّ تلك البرامج قد نجحت في تخفيض عدد المشاركين الذين يعيشون في فقر بنسبة 5 في المئة، وقلصت فجوة الفقر لدى المشاركين بنسبة 21 في المئة[12].

وعلى الرغم من النجاحات والنتائج الإيجابية التي حققتها برامج الأشغال العامة في مجال خفض الفقر والتنمية في الريف، فإنّها تعاني من بعض الثغرات في تصميم وتنفيذ تلك البرامج التي تحدّ من فاعليتها في بعض الأماكن.

ومن الانتقادات التي طالت برامج الأشغال العامة، مطالبة العمال الريفيين برفع الأجر إلى مستوى دخل لائق،وقد يزيد هذا الأمر من التكاليف المترتبة على تلك البرامج، ويمكن أن تقلل من أماكن العمل المتاحة، وقد يتسبب بهجرة الأيدي العاملة من الزراعة إلى برامج الأشغال العامة، مما يؤثر سلباً على الإنتاجية الزراعية[12]. ومن الآثار السلبية لبرامج الأشغال العامة تقييد السكان الريفيين في المناطق الريفية الفقيرة بدلاً من مساعدتهم على إيجاد عمل أكثر ربحية في أماكن أخرى[13].

في الحقيقة تعدّ برامج الأشغال العامة آلية مهمة لتنمية الريف بواسطة سكانه، من خلال تأمين أعمال لهم مقابل حصولهم على التحويلات مما يسهم في إنعاش التنمية الريفية، ويخفّض من حدّة الفقر في المناطق الريفية، ويعزز من قدرات سكانه التي تسهم في خلق فرص عمل جديدة في الأماكن الريفية. تتضمن الأشغال العامةً بعض الآثار السلبية، وبالتالي للحصول على نتيجة أفضل للأشغال العامة في تنمية الريف وسكانه؛ من المهم أنّ تكون الأشغال العامة جزء من مجموعة تدخلات للحماية الاجتماعية لتحقيق نتائج فعالة على صعيد التخفيف من الفقر بشكل خاص، وتنمية المناطق الريفية بشكل عام.

2-التحويلات النقدية: تؤدي التحويلات النقدية أو العينية سواءً المشروطة أو غير المشروطة دوراً مهماً في حماية مستويات الاستهلاك وحماية سبل عيش فقراء الريف، والوصول إلى مصادر التمويل، علاوةً عن دورها في تعزيز أصولهم الإنتاجية مما يؤدي بالمجمل إلى تخريج السكان من دائرة الفقر وبشكل تدريجي.

وتتنوع أشكال التحويلات ما بين معاشات للمتقاعدين، ومنح مالية للأطفال، وتحويلات عينية، ودعم أسعار الغذاء، وتحويلات نقدية.

وتعدّ برامج التحويلات النقدية المشروطة أحد آليات الحماية الاجتماعية، وهي عبارة عن برامج تحوّل المبالغ النقدية مقابل تنفيذ المستفيدين لشروط معينة، كالالتزام بإرسال الأطفال إلى المدرسة، أو زيارة المراكز الصحية بشكل مستمر وخاصة للنساء والأطفال، أو حضور دورات تعزز مهارات السكان المستهدفين للحصول على تلك التحويلات.

وضمن هذا السياق تشير البيانات إلى ارتفاع عدد الدول التي تطبق برامج التحويلات النقدية المشروطة من 27 بلداً في العام 2008 إلى 63 دولة في عام 2014. وتعدّ دول أمريكا اللاتينية من البلدان التي تقدم التحويلات النقدية المشروطة على نطاق واسع والتي بلغت 22 دولة، و18 دولة في أفريقيا، بينما تصدرت الهند قائمة الدول على صعيد عدد الأشخاص المشمولين بتغطية التحويلات النقدية والذين بلغ عددهم 78 مليون نسمة، وفي البرازيل 49 مليون نسمة، وفي المكسيك 26 مليون نسمة[14].

بينما بلغ عدد برامج التحويلات النقدية غير المشروطة حوالي 130 برنامجاً، منها 37 للمعاشات الاجتماعية والتي تعدّ شائعة الاستخدام في أفريقيا والتي طبقت في 41 بلداً أفريقياً، و29 في أوربا الشرقية وآسيا الوسطى، و28 في أمريكا اللاتينية والكاريبي. في حين بلغ عدد الدول التي طبقت التحويلات العينية غير المشروطة 192 دولةً بمعدل 42 بلداً في أفريقيا و24 في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. بينما تصدرت قارة آسيا من حيث عدد الأشخاص المشمولين بالتحويلات النقدية غير المشروطة، إذ احتلت الصين صدارة الدول من خلال برنامج DI-BAO الذي شمل 75 مليون شخص، تلتها الهند عبر برنامج أنديرا غاندي لمعاشات الشيخوخة ب 21 مليون شخص. بينما تمكنت كل من تركيا والمكسيك تصدر قائمة الدول التي تطبق برامج التحويلات العينية غير المشروطة، وضمن هذا السياق، تمكن برنامج GIDAYARDIMI التركي من تقديم تحويلات ل 9ملايين مستفيد، وشملت برامج التحويلات التي تقدم منح الحليب في المكسيك 6 ملايين شخص[14].

تدعم الأدلة الواردة من تجارب عدد من الدول في تقديم التحويلات النقدية المشروطة عن استثمار تلك التحويلات في المزارع من أجل زيادة الإنتاجية في القطاع الزراعي الذي يعد المصدر الأساسي لسبل عيش السكان الريفيين.

وفي ذات السياق، أظهر تقييم لبرنامج التحويلات النقدية الحكومية (برنامج منح الأطفال) إلى زيادة بنسبة 34 في المائة في مجال الأراضي العاملة وكذلك استخدام المدخلات الزراعية بما فيها البذور والأسمدة. وهذا ما أدى إلى زيادة الإنتاج بنسبة 50 في المائة من قيمة الإنتاج الإجمالي[9].

حققت التحويلات النقدية أيضاً آثاراً إيجابية على صعيد تحسين سبل العيش لسكان الريف، وذلك من خلال الاتجاه نحو الأنشطة غير الزراعية.

أظهرت الدراسات التقييمية للتحويلات النقدية قدرتها على تعزيز الادّخار لدى السكان الريفيين المستفيدين ،وذلك ضمن سياسة القضاء على الفقر في الريف. وضمن هذا السياق، أظهر تقييم برنامج للتحويلات النقدية في جمهورية تنزانيا عن زيادة مدخرات المستفيدين من برنامج التحويلات النقدية المشروطة، وتمكنت 12 في المئة من الأسر التي لم تكن تمتلك مدخرات غير مصرفية في البداية، ولكنها بعد البرنامج تمكنت من زيادة مدخراتها بنسبة 3 نقاط مئوية. وفي باراغوي تمكنت الأسر المستفيدة من برنامج TEKOPARA من زيادة الادخار بنسبة 20 في المئة وكان تأثيرها أقوى على ذوي الفقر المدقع. وفي راوندا تمكنت 33 في المئة من الأسر المستفيدة من برنامج "رؤية 2020" من ادّخارها جزء من التحويلات، كما استطاعت فتح حسابات ائتمانية ومصرفية لإيداع الرواتب والتشجيع على التوفير، هذا بالإضافة إلى توفير تثقيف مالي للمستفيدين، وأدت تلك الإجراءات إلى زيادة السلوك الادخاري لدى الأسر المستفيدة وتسديد ديونها[15].

وبالرغم من الآثار الإيجابية للتحويلات النقدية في امتلاك أصول إنتاجية، فإنّ الدراسات لم تتوصل إلى قدرة برامج التحويلات النقدية على امتلاك الأصول أو زيادتها في جميع الدول التي طبقت هذا النوع من الحماية الاجتماعية. وتشير المعطيات إلى عدم وجود أية تأثيرات إيجابية للتحويلات النقدية في ملكية المواشي والأراضي في نيكاراغوا[16].

3-التدخلات الزراعية: تشكل التدخلات الزراعية إحدى آليات الحماية الاجتماعية المتبعة في عدد من البلدان النامية بغية تحسين الإنتاجية للأراضي الزراعية،و التي تعدّ المصدر الأساس لمعيشة السكان الريفيين، وهذا ما قد ينعكس بشكل إيجابي على قدرتهم على الصمود في مناطقهم، مما يرفع مستواهم المعيشي بفضل زيادة محاصيلهم الزراعية.

وفي هذا السياق، شكلت إعانات المدخلات جزءاً لا يتجزأ من برنامج الأمن الغذائي في الستينات والسبعينات، غير انها أوقفت لفترة من الزمن عبر استبدالها ببدائل أخرى لخفض الفقر. ولكن بعد انقضاء فترة انعدام الامن الغذائي تمت العودة مرة أخرى إلى إعانات المدخلات وخاصة الإعانات المخصصة للأسمدة والتي تعد الإجراء الأكثر شعبية في دعم الإنتاج الزراعي، وينتشر هذا النوع من الحماية الاجتماعية في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي[17].

تمتلك ملاوي تجربة ناجحة في دعم المدخلات الزراعية، من خلال تقديم قسائم للمزارعين الفقراء غير القادرين على تحمل تكاليف شراء الأسمدة غير المدعومة. وأظهر تقييم للبرنامج على مدار أربعة مواسم زراعية من خلال مسح شمل 461 أسرة تعمل في الزراعة، عن الآثار الإيجابية التي حققها على صعيد توفر الذرة وانخفاض سعرها في الأسواق الريفية، كما أظهرت النتائج عن ارتفاع معدلات الأجور للعمالة الزراعية. علاوةً عن ذلك، أدى الجمع بين زيادة الإنتاج وانخفاض الأسعار وتحقيق عائدات جيدة إلى انخفاض الجوع بين الأسر الريفية التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي[3]. وتمكن البرنامج من تغطية أكثر من 1.7 مليون أسرة معيشية، وأكثر من 60 في المئة من مجموع المزارعين المالكين للحيازات الزراعية الصغيرة، وتأمين بذور الذرة والأسمدة المدعومة بتكلفة قدِّرت بحوالي 3 في المئة

من الناتج المحلي الإجمالي[18]. كذلك ارتفع إنتاج الذرة في البلاد من 1.2 مليون طن في عام 2004 إلى 3.6 مليون طن بحلول عام 2013، وحققت البلاد الاكتفاء الذاتي ابتداءً من عام 2005[3].

وبالرغم من الآثار الإيجابية لبرنامج المدخلات فإنه يعاني من وجود بعض السلبيات، وذلك من خلال عدم وصول إعانات المدخلات إلى المزارعين الفقراء وعدم استفادتهم من مدخلاتها. في زامبيا، يزرع 73 في المئة من المزارع الأسرية الصغيرة التي تعيش في فقر مدقع، ذهب منها حوالي 55 في المئة من إعانات المدخلات إلى 23 في المائة من الأسر التي تزرع أكثر من هكتارين[19].

وهذا ما دفع البعض إلى التشديد على ضبط مسألة الاستهداف وذلك للوصول إلى شريحة المزارعين الفقراء من أجل ضمان استخدام إعانات المدخلات بما يحقق زيادة الإنتاج الزراعي، بغية تحقيق الأمن الغذائي للأسر الريفية الفقيرة الذي يعد خطوة أساسية ضمن استراتيجية تخريج السكان من الفقر المدقع.

4-الوجبات الغذائية المدرسية: تتفق الكثير من الدراسات على أهمية الدور الذي يؤديه التعليم للتخلص من الفقر، وهنا تكمن أهمية آليات الحماية الاجتماعية في دعم التعليم التي تتخذ أشكالاً عدّة ومنها توزيع الوجبات الغذائية في المدارس لحماية الأطفال من الجوع، و من الإصابة بالتقزم، وتعدّ تلك الوجبات محفزات للأهالي وللأطفال من أجل الالتحاق بالمدرسة.

وفي هذا السياق، يشير تقرير للفاو حول أهمية برامج التغذية المدرسية في تطوير سبل العيش المحلية، وذلك من خلال إشراك السكان المحليين عبر إمداد تلك البرامج بالمواد الغذائية ذات الإنتاج المحلي للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، مما يضمن استمرارية سبل العيش في المجتمعات الريفية. في حين أفادت دراسات أخرى تزايد معدلات الاستهلاك الغذائي بفضل الوجبات الغذائية، في الفلبين على سبيل المثال، أدى برنامج للوجبات الغذائية المدرسية إلى زيادة استهلاك السعرات الحرارية لدى طلبة المدارس الابتدائية حوالي 300 سعرة حرارية لكل طفل يومياً[20].

من جهة أخرى، لم تحقق بعض برامج التغذية المدرسية آثاراً إيجابية كما هو متوقع، وهذا ما حدث في ليسوتو. أرجع القائمون على برنامج منح الأطفال في ليسوتو عدم فاعلية البرنامج إلى الفاصل الزمني الطويل بين كل دفعة وأخرى من التحويلات النقدية لتمويل الوجبات الغذائية الذي وصل إلى ثلاثة أشهر. وهذا مثّل عائقاً منع الأسر من توزيع تلك الأموال لتكفي الاستهلاك التغذوي خلال الأشهر الثلاثة[21].

بمقدار أهمية التحويلات النقدية لتأمين الوجبات الغذائية في المدارس، إلا أن تقديمها بشكل شهري أو بشكل منتظم يسهم في تحقيق الأهداف المرجوة من تلك البرامج.

5-المشتريات الغذائية المحلية: تعدّ مشكلة تسويق المنتجات الريفية أحد الأسباب الرئيسية لتنامي الفقر في الريف، وتعدّ المشتريات الغذائية المحلية أحد أشكال الحماية الاجتماعية في الريف لتنميته، والحدّ من فقر سكانه.

في البرازيل، أطلق برنامج الغذاء العالمي مبادرة هدفها استبدال المساعدات الغذائية المستوردة بالأغذية المشتراة محلياً، من أجل تحفيز المزارعين لإنتاج المحاصيل الزراعية ولتشجيع النشاط الاقتصادي الريفي كهدف مهم، وفي هذا الإطار، قام برنامج الغذاء العالمي في 21 دولة بشراء أغذية من المزارعين المحليين بقيمة 100 مليون دولار أمريكي خلال الفترة من 2008 ولغاية 2012[22].

وتعدّ البرازيل من أوائل الدول التي انتهجت تقديم الحماية الاجتماعية من خلال وضع برنامج المشتريات الغذائية المؤسسية، هادفةً إلى ربط تطوير الطلب المنتظم على إنتاج صغار المزارعين باستراتيجية الأمن الغذائي. وفي هذا السياق يعدّ كل من برنامج مشتريات الأغذية المعروف باسم PAA والبرنامج الوطني للتغذية في المدارس والذي يطلق

عليه PNAE أشهر برامج المشتريات في البرازيل التي لا تقتصر على الشراء المؤسسي لمنتجات المزارعين، وإنما يقدّم الدعم لبناء خزائن للاحتفاظ باحتياطي الأغذية بالإضافة إلى منح حوافز لإنتاج واستهلاك الحليب. ولضمان استفادة الأسر الأشد فقراً من برنامج المشتريات الغذائية، تمنح الأولوية للمزارعين المدرجين في السجل الموحد الذي يحدد الفئات المستفيدة من برنامج العلاوة العائلية. وقد توسع البرنامج من 50.2 مليون دولار أمريكي منحت ل41500 مزارع في عام 2003، إلى 410.3 مليون دولار أمريكي ل185500 من المزارعين في عام 2012. وبعد مرور عقد من الزمن على تنفيذ البرنامج، استطاع البرنامج شراء أكثر من 3 ملايين طن من المواد الغذائية، من أكثر من 200000 من المزارع الأسرية. ومع ذلك فإنها لا تشكل سوى 0.0004 في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي للبرازيل[3].

وجهت عدة انتقادات للبرنامج ومنها غلاء أسعار الأغذية في البرنامج عن أسعارها بالسوق، وتفيد المعطيات الواردة من كامبيا دو مونتي أليغري في ساوباولو، أنّ الأسعار المقدمة من برنامج المشتريات أعلى ب45.9 في المئة من متوسط السعر المقدم من وسطاء آخرين[3].

في ضوء المعطيات السابقة يعدّ برنامج المشتريات الغذائية حلاً مبتكراً لتجاوز صعوبات تسويق المنتجات الريفية، هذا بالإضافة إلى تحقيق الأمن الغذائي لسكان الريف، بما يضمن تصريف منتجاتهم وخاصةً الفقراء منهم بشكل أسهل مما ينعكس بشكل إيجابي على التوسع في الإنتاج لتلبية الطلب والقضاء على الفقر مستقبلاً.

6-التأمين على المحاصيل الزراعية: اتجهت العديد من الدول نحو توفير التأمين على المحاصيل الزراعية ومنها الهند وقبرص، وإيران، والولايات المتحدة الامريكية التي كانت من أوائل الدول التي طبقت هذا التأمين. وفي هذا السياق تمتلك الهند تجربة مهمة عبر برنامج الزراعة التعاقدية، ومن خلال هذا البرنامج توفر شركة التامين الأسمدة والمبيدات الحشرية وتطلب من المزارعين المتعاقدين معها استخدام بذور البطاطا الخاصة بهم. وضمن هذا البرنامج يخيّر المزارعون إما شراء منتج تأميني يستند إلى مؤشر الطقس الذي تديره شركة إدارة مخاطر الطقس الهادف إلى الحماية من الخسائر الناجمة عن مرض فطري يصيب محصول البطاطا، بينما يستند الخيار الثاني إلى إضافة تأمين يتضمن حزمة الزراعة التعاقدية الخاصة بالشركة للحدّ من المخاطر المرتبطة بالطقس للمزارعين. وبدأت الهند بتقديم التأمين على المحاصيل الزراعية منذ العام 2007، وتم تصميم المنتج التأميني لتغطية خسائر الغلة التي تتجاوز نسبة مخاطرها 40 في المئة. اشترك حوالي 4250 مزارعاً في هذا التأمين في عام 2007 ، و 4575 في عام 2008. أسفرت نتائج الموسم الأول من عام 2007 عن خسارة بنسبة 85 في المئة في حين بلغت الخسائر الفعلية حوالي 50 في المئة. وأشارت النتائج إلى وجود بعض المناطق التي تلقت دفعات التأمين من دون تكبد أي خسائر. وكانت التوقعات تشير إلى حدوث خسائر بنسبة 45 في المئة، بينما قدرت الخسائر الحقيقية حوالي 60 في المئة. وهذا ما دفع الشركة بناء على النتائج إلى تثبيت محطات جديدة لرصد الأحوال الجوية بالقرب من المزارع. بينما أظهرت نتائج الموسم الثاني نتائج مرضية أكثر من الموسم الأول. وأظهرت دراسة تقييمية لهذا البرنامج عن تمتع المزارعين المشاركين بالبرنامج عن نمو مستمر في دخلهم وتحسين جودة حياتهم، بالإضافة إلى حمايتهم من صدمات الطقس. ومع ذلك واجه البرنامج عدة مشكلات ومنها عدم قدرة المزارعين على دفع كامل الأقساط التي تطلبها شركة التأمين، في حين لا تتكفل المنظمات غير الحكومية بتقديم التأمين إلا لعدد محدود من المشاركين[23].

بمقدار أهمية التامين على المحاصيل الزراعية ومساهمتها في تحسين سبل العيش الريفية، بقدر المصاعب والتحديات التي تعترض طريق نجاح هذا المنتج التأميني. ومن أبرز التحديات التي واجهتها قبرص في تطبيق نظام التأمين على

المحاصيل وهو الإقبال الضعيف للمزارعين على تأمين محاصيلهم، واستغلال قضية التأمين على المحاصيل في الانتخابات من خلال تغطية المحاصيل التي لا يشملها التأمين. والأهم من ذلك هو رفض شركات التأمين تقديم التأمين على المحاصيل الأكثر عرضة للمخاطر، وفي حال قبولها تطلب شركات التأمين أقساط عالية لدرجة لا تستطيع المؤسسة شراؤها ولا يستطيع المزارع دفع المبالغ المترتبة عليه[24].

7-القروض الصغيرة: يشكل منح القروض الصغيرة أحد تدخلات الحماية الاجتماعية لتخفيف الفقر في المناطق الريفية في البلدان النامية، وفي هذ السياق، تعدّ تجربة بنغلادش تجربة رائدة على صعيد منح القروض الصغيرة للفقراء في الريف من خلال بنك جرامين (بنك الفقراء) عبر إقراض الفقراء وخاصة النساء، واستفاد أكثر من 20 مليون فقير من تلك القروض، كما حسنت الأوضاع المعيشية وأسهمت في انتشال الكثيرين من الفقر[25].

شكل دعم وتعزيز الزراعة الأسرية أيضاً أولوية حكومية في السنوات الأخيرة، ولهذا الغرض أنشئ البرنامج الوطني لتعزيز الزراعة الأسرية في عام 2003، الذي يوفر الائتمان للأنشطة الإنتاجية الريفية، وتمكن هذا البرنامج من تمويل مليوني قرض بلغت قيمتها حوالي 10 مليارات دولار، ويقدم القرض بمعدل فائدة سنوية تبلغ 2 في المئة لدعم المزارع الأسرية المشمولة بالتأمين[3].

وتعدّ القروض الصغيرة آلية حماية اجتماعية تؤثر في حياة السكان الريفيين. مع ذلك ثبت أن غالبية عملاء القروض الصغيرة والذين يقدر عددهم ب150 مليوناً، يعيشون أدنى من خط الفقر بقليل أو أنهم فوق خط الفقر، أي أنهم ليسوا فقراء. وذلك يعود إلى أن الأسر الأشد فقراً تفتقر في أحيان كثيرة إلى الأصول والمهارات التي تمكنها من الاستفادة من الائتمان، وقد تجد صعوبة في سداد القروض الصغيرة[26].

وفي ضوء المعطيات السابقة، نستنتج أهمية تصميم المنتجات التأمينية انطلاقاً من خصائص السكان الريفيين ومن الخصائص الجغرافية للريف مما سيحقق استفادة أكبر لفقراء الريف من المنتجات التأمينية آخذين بعين الاعتبار اعتماد السكان الريفيين على منتجاتهم الريفية وبالتالي مطالبتهم بدفع أقساط قد ترهقهم وتدخلهم في دائرة الديون وتفاقم من حالة الفقر التي يعيشون ضمنها.

ثالثاً: تجربة الحماية الاجتماعية في الريف السوري: امتلكت سورية تجربة مهمة في الحماية الاجتماعية خلال الفترة من ثمانينات القرن الماضي ولغاية العام 2006.

لقد حظي الريف السوري بأهمية كبرى ضمن اهتمامات السياسة الاقتصادية السورية في عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، فإلى جانب استفادة السكان الريفيين من مزايا الدعم الاجتماعي كبقية السوريين في المدن؛ اتخذت الحكومة السورية إجراءات خاصة لحماية القطاع الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي على الصعيد الوطني من أجل التخفيف من الفقر الريفي من زيادة الإنتاج الزراعي.

وتركزت آليات الحماية الاجتماعية في الريف السوري على دعم القطاع الزراعي عبر دعم المحاصيل الاستراتيجية وتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي من أسمدة وبذار وبيعها للمزارعين بأسعار مدعومة، هذا بالإضافة إلى قيام وزارة الزراعة عبر مديرياتها بشراء المحاصيل المنتجة من الفلاحين ومنحهم هامش ربح يقدر ب 25 بالمائة من تكاليف إنتاجها. دعم البحوث العلمية الزراعية آلية من آليات الحماية الاجتماعية إلى جانب الإرشاد والتدريب الزراعي والرعاية الصحية للثروة الحيوانية. وقد تمكنت سورية بفضل تلك الإجراءات الحمائية في قطاع الزراعة من تحقيق الأمن الغذائي لعقود، فضلا عن توفير المنتجات الزراعية للتصدير دعم الاقتصاد الوطني[26].

وتعدّ حماية المحاصيل الاستراتيجية من آليات الحماية الاجتماعية الرئيسية المطبقة في الريف السوري لتحقيق الأمن الغذائي. وتدعم الحكومة محاصيل القمح، الشعير، الشمندر السكري، القطن، التبغ، الحمص والعدس، وتشمل تدخلات الدعم تقديم البذار والأسمدة وأعلاف الحيوانات وتأمين المصادر المائية للمزارعين بأسعار مدعومة، بالإضافة إلى تسهيل منح القروض وذلك لمساعدة الفلاحين على اقتناء أدوات الإنتاج الحديثة. كما شملت حزمة الدعم تسعير المحاصيل وشرائها وتسويقها، وأسهمت تلك التدخلات بتحقيق الأمن الغذائي في سورية وتصدير الفائض.

وأسهم قطاع الزراعة المدعوم حكومياً من تحقيق عوائد مهمة للاقتصاد الوطني لعقود من الزمن. بلغت حصة القطاع الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي حوالي 32.8 بالمائة في العام 1997، وفي العام 2006 بلغت 36.3 بالمائة، وفي المقابل بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي في سورية من الحبوب 74 بالمائة، بينما بلغت نسبة الاكتفاء من القمح والدقيق نحو 113.8 بالمائة، أما بالنسبة البقوليات فقد بلغت 140.4 بالمائة، والخضار 112.8 بالمائة، وبلغت النسبة للفاكهة 100 بالمائة، والزيوت 52.6 بالمائة، واللحوم الحمراء 100.2 بالمائة، وبالنسبة للألبان والأجبان بلغت نسبة الاكتفاء حوالي 91.9 بالمائة [27].

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات

– يعدّ إهمال القطاع الزراعي، والافتقار إلى البنية التحتية والخدمات الأساسية، والوصول المحدود إلى الخدمات التمويلية من أبرز الأسباب التي تؤدي إلى انتشار الفقر في المناطق الريفية.

– تعدّ الأشغال العامة آلية مهمة من آليات الحماية الاجتماعية للحدّ من الفقر الريفي في الدول النامية، ونجحت أثيوبيا بواسطتها من إعادة تأهيل مئات الآلاف من الهكتارات الزراعية، وتمكنت ليبيريا من خفض فجوة الفقر بنسبة 5 بالمئة.

– تعدّ التحويلات النقدية من آليات الحماية الاجتماعية الأكثر انتشاراً وشعبية في الريف والمدينة، والتي تسهم في التخفيف من الفقر الريفي في الدول النامية، إذ اعتمدت 63 دولة على التحويلات النقدية المشروطة وفي مقدمتها دول أمريكا اللاتينية، بينما انتشرت التحويلات غير المشروطة في 192 دولة، واحتلت الصين صدارة الدول على صعيد عدد المستفيدين من تلك التحويلات والبالغ عددهم 75 مليون شخص.

–تعدّ المدخلات الزراعية والتأمين على المحاصيل الزراعية آليات فاعلة للحدّ من الفقر الريفي و تحقيق الأمن الغذائي، وحماية المزارعين من خسارة مصادر رزقهم عبر التأمين على محاصيلهم الزراعية، وحماية المزارعين من الوقوع في دائرة الفقر.

– تمكنت سورية من الحدّ من الفقر الريفي عبر دعم قطاع الزراعة، من خلال تقديم حزمة من تدابير الحماية الاجتماعية التي تضمنت حماية المحاصيل الاستراتيجية من خلال توزيع بذار مجانية وأسمدة ووقود وتوفير مصادر مائية للسقاية والإعفاء من الضرائب، بالإضافة إلى شراء المحاصيل وتسويقها ومنح هامش ربح للمزارعين بلغ 25 في المائة، وتمكنت سورية خلال الفترة الممتدة من منتصف الثمانينات ولغاية العام 2006 من تحقيق أمن غذائي بنسبة 100 بالمئة ومن أبرزها القمح والحبوب والخضار والفاكهة والقطن والشعير.

التوصيات:

– ينبغي التركيز في برامج الأشغال على تعزيز قدرات سكان الريف من أجل الحصول على فرصة عمل للتخلص من الفقر في الدول النامية.

– الانتظام في تقديم التحويلات النقدية سواءً المشروطة وغير المشروطة، مع التركيز على ربط التحويلات بتنمية الريف لضمان التخلص من الفقر بشكل مستدام.

–ضرورة قيام التأمين على المحاصيل الزراعية على أسس علمية، من خلال التنسيق مع الخبراء في الأرصاد الجوية من أجل التنبؤ بالمخاطر التي قد يتعرض لها سكان الريف، ومن أجل تقدير تكلفة التأمين وقيمة التعويض بما يحقق العدالة والإنصاف للمزارعين.

–ينبغي أن تتضمن السياسات الحكومية السورية إدخال التحويلات النقدية وبرامج الأشغال العامة لما لها من دور هام في خفض الفقر الريفي، بالإضافة إلى الاستفادة من تجربة الدول النامية التي طبقت المشتريات الغذائية المحلية ومحاولة تطبيقها محلياً في قطاع التعليم عبر تقديم الوجبات الغذائية في المدارس.

References

1- Food and Agriculture Organization of the United Nations. Strategic Work of FAO to Reduce Rural Poverty. United Nations, Roma, 2017.

2-Omar, M. Contemporary Arabic Dictionary. Edition 1, The world of books , 2008.

3-Food and Agriculture Organization of the United Nations. Social protection and agriculture: breaking the cycle or rural poverty. United Nations, Roma, 2015.In Arabic

4- Rawlings, L. Overview of social protection. World Bank, New York, 2015.

5-The Arab Organization for Agricultural Development. Study poverty reduction in rural areas in the Arab countries. The League of Arab States, Sudan, 2002. In Arabic

6- Bouziane, F. The role of rural development in combating poverty to achieve sustainable development studying neighborhood projects for integrated rural development is a model. PhD thesis, University of Algeria 3, 2021, 269. In Arabic

7-Ifad. Enabling the rural population to overcome poverty the strategic framework of the Fund for the period 2011-2015-Enabling the poor rural population to advance their food security, increase their income and enhance their ability to withstand. United Nations, Rome, 2010. In Arabic

8- Rae, I. Women and the Right to Food: International Law and State Practice. (FAO), Rome, 2008

9- Dercon, S, Gilligan, D. O, Hoddinott, J, & Woldehanna, T.. The impact of agricultural extension and roads on poverty and consumption growth in fifteen Ethiopian villages. *American Journal of Agricultural Economics*, *91*(4), 1007-1021. 2009.

10- Alderman, H., & Yemtsov, R.). How can safety nets contribute to economic growth?. *The World Bank Economic Review*, *28*(1), 1-20. 2014.

11-World Bank. Managing risk, promoting growth: developing systems for social protection in Africa: the World Bank's Africa Social Protection Strategy 2012-2022. The World Bank. Washington, DC, 2012.

12- USAID, REAL IMPACT: ETHIOPIA PRODUCTIVE SAFETY NET PROGRAM PLUS.

13- Alderman, H., & Yemtsov, R.. *Productive role of safety nets: background paper for the World Bank 2012-2022 social protection and labor strategy* (No. 67609). The World Bank. 2012.
14- World Bank. *The state of social safety nets 2015*. The World Bank, 2015.
15- Soares, F. V., Ribas, R. P., & Hirata, G. I. Achievements and Shortfalls of Conditional Cash Transfers: Impact Evaluation of Paraguay?s Tekoporã Programme **.** 2008.
16- *Maluccio*,J. The Impact of Conditional Cash Transfers on Consumption and Investment in Nicaragua, *Journal of Development Studies*, 46, (1), 14-38 .2010.
17- Demeke, M., Spinelli, A., Croce, S., Pernechele, V., Stefanelli, E., Jafari, A. & Roux, C. Food and agriculture policy decisions: trends, emerging issues and policy alignments since the 2007/08 food security crisis. (2014).
18- Ephraim.C, Dorward, A. Agricultural Input Subsidies: The Recent Malawi Experience.Oxford Academic, 2014.
19-Mason, N. M., Jayne, T. S., & Mofya-Mukuka, R. Zambia's input subsidy programs. *Agricultural Economics*, *44*(6), 613-628.2013.
20-ESCWA.Arab Horizon 2030: Prospects for Enhancing Food Security in the Arab Region.Beirut,2017**.** In Arabic
21- Pellerano, L., Moratti, M., Jakobsen, M., Bajgar, M., & Barca, V. Child grants programme impact evaluation: follow-up report,2014.
22-Devereux, S., Sabates-Wheeler, R., & Martínez, A. P. Home grown school feeding and social protection. *Partnership for Child Development working paper*, (216),2010.
23-Alderman, H. and Yemtsov, R. Productive role of safety nets, Social Protection and Labor Discussion Paper, 1203.World Bank, Washington DC,2012.
24-Mustafa, M., El-Sayed Ali, M., and Awaida, M.. Rural Finance Risk Management in the Near East and North Africa Region p.p. 1–74, 2010.
25-Ziyad, A. The role of small projects in combating poverty and unemployment in the Arab world.(1 edition). Thaqafa for Publishing and Distribution,2009.
26- Hashemi, S. M., & De Montesquiou, A. Reaching the poorest: Lessons from the graduation model. *Focus Note*, *69*(1), 1-15,2011.
27-ESCWA. Agricultural Policy Gap Analysis. United Nations. Beirut, 2018.In Arabic
28- Al-Najafi.E, Ghazal.Q, Nima, A. Agricultural policy and prospects for achieving food security: indicators of the Syrian agricultural economy. Development of Al Rafidain.32 (100), 67-81, 2010. In Arabic